

المصدر: ميدل ايست اونلاين

التاريخ: ٥ مايو ٢٠٠٩



قضية معقدة

البحرية الأميركية: مكافحة القرصنة يجب ان تكون برا وبحرا

تزويد السفن التجارية بالأسلحة وفرق الحراسة المختصة لن
يردع قرصنة الصومال ما لم تتم ملاحقتهم برا.

ميدل ايست اونلاين

ناشونال هاربر (ماريلاند) - من اندريا شلال عيسى

قال رئيس العمليات البحرية الاميركية الاميرال جاري رافهيد ان
مواجهة القرصنة يجب ان تشمل جهودا على البر والبحر مشيرا الى
ان القضية أكثر تعقيدا من مجرد تزويد السفن التجارية بالأسلحة.

وقال رافهيد للصحفيين الاثنين بعد خطاب في مؤتمر الرابطة البحرية
"لا يعيش القرصنة في البحر. هم يعيشون على البر. وينقلون اموالهم
للبر. لا يمكنك مناقشة استئصال القرصنة دون مناقشة البعد على
الشاطيء."

وذكر أن حجم المنطقة قبالة سواحل الصومال يعادل اربعة امثال ولاية
تكساس الاميركية وأن هناك قضايا قانونية معقدة. وقال أيضا انه لم
يتضح ما اذا كانت صناعة الشحن تريد البدء في استخدام قوافل مسلحة
لحماية السفن من القرصنة.

وهاجم قراصنة من الصومال الذي يغيب عنه القانون سفنا تجارية في خليج عدن واحتجزوا عشرات السفن ومئات الرهائن وحصلوا على فدى تقدر بملايين الدولارات.

وقتل قوات كوماندوس تابعة للبحرية الاميركية ثلاثة مسلحين الشهر الماضي لاطلاق سراح القبطان الاميركي ريتشارد فيليبس الذي احتجزه قراصنة صوماليون. واعتقل قرصان رابع مشتبه به ونقل للولايات المتحدة لمحاكمته.

وحدث اختطاف فيليبس عددا من المشرعين الاميركيين للدعوة الى وضع قوات عسكرية أميركية على متن السفن التجارية وعارضت وزارة الدفاع الاميركية (البنتاغون) هذا الاجراء.

ودعا مسؤولون أميركيون الى جهود دولية منسقة لمكافحة القرصنة بما في ذلك وضع استراتيجيات جديدة لمحاكمة وسجن القراصنة وتتبع وتجميد اصولهم المالية وتأمين اطلاق سراح السفن التي مازالت محتجزة في المنطقة.

وقال رافهيد ان مكافحة القراصنة تتطلب أكثر من مجرد اعتقالهم في البحر مشيرا الى ان نهجا مشتركا بحرا وبريا ساهم في الحد من هجمات القرصنة في مضيق ملقة بين ماليزيا واندونيسيا.

وأصبحت القرصنة في المضيق الذي يعد أكثر ممرات الشحن البحري ازدحاما في العالم خطيرة للغاية مما جعل لجنة الحرب المشتركة في رابطة سوق لويديز تضيف المنطقة على قائمتها لمناطق الحرب الخطرة مما ادى الى ارتفاع حاد في تكاليف التأمين.

وساعدت جهود منسقة بين ماليزيا واندونيسيا وسنغافورة في الحد من عدد الهجمات في تلك المنطقة.

وقال الاميرال مايكل مولن رئيس هيئة الاركان الاميركية المشتركة للصحفيين بعد خطاب في المؤتمر انه لا يؤيد وضع اسلحة على متن السفن التجارية وانه على السفن التجارية ان تتحمل تكاليف حماية نفسها.

وقال مولن "لست من انصار وضع اسلحة على اي شيء" و اضاف ان القائمين على الشحن التجاري يمكنهم استئجار أمن خاص.

وصرح مولن بأن السفن التي تعرضت للقرصنة تمثل واحد بالمئة فقط من العدد الاجمالي للسفن وان مكافحة القرصنة ليست على قمة أولوياته.

وقال ان تحليلا أظهر أن هناك حاجة لآلف سفينة لمكافحة القرصنة بشكل فعال وهذا أكثر من الاسطول الاميركي وقال "أمامي عالم كبير. ولا يوجد عندي ألف سفينة يمكنني ان اخصصها لذلك."

كما ذكر مولن ان القضية في الاساس أكبر من مجرد قرصنة. وقال "انها تتعلق بالصومال والملاذ الامن في المستقبل و عما سيفعله

المجتمع الدولي فيما يتعلق بالصومال بين اشياء اخرى."

وقال جيمس كابونيتي القائم بأعمال مدير الملاحة الاميركية الذي يشرف على الملاحة التجارية الاميركية للمؤتمر انه يعارض تسليح بحارة السفن التجارية لمقاومة القرصنة.

واشار كابونيتي الى أن العديد من الموانئ الأجنبية لا تسمح للبحارة بحمل السلاح او الدخول بها الى الميناء. وقال ان على السفن ان تدرس تشكيل فرق أمنية خاصة مؤهلة بدلا من ذلك.

وقال قائد خفر السواحل الأميركية الأميرال ثاد الين ان مجموعة متعددة من الوكالات رفيعة المستوى واصلت العمل اثناء ادارة الرئيس الاميركي السابق جورج بوش على وضع اجراءات لمكافحة القرصنة وسيتم وضع "ميثاق شرف" ملاحي جديد قريبا.

كما دعا الى جهود أكبر لمحاكمة القرصنة "والتخلص منهم."